



## قياس أثر اضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية - دراسة تطبيقية

بحث مُستل من رسالة دكتوراه في المحاسبة

إعداد

د. ياسر محمد عبد العزيز سمرة  
أستاذ المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة، جامعة دمياط

[yasser.samra69@gmail.com](mailto:yasser.samra69@gmail.com)

أ.محمد أحمد الحسانين الداودي  
مدرس مساعد بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعه دمياط

[m\\_eldawoudy@du.edu.eg](mailto:m_eldawoudy@du.edu.eg)

د. حسن شطا عاشور الموازيني

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة، جامعة دمياط

[dr\\_hassan\\_elmawzini@du.edu.eg](mailto:dr_hassan_elmawzini@du.edu.eg)

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الداودي، محمد أحمد الحسانين؛ سمرة، ياسر محمد عبد العزيز؛ الموازيني، حسن شطا عاشور (٢٠٢٤). قياس أثر اضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢)ج٢، ١٠٣٥ - ١٠٧٠.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## قياس أثر اضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك

### في ضوء مؤشرات السلامة المالية - دراسة تطبيقية

أ.محمد أحمد الحسانين الداودي؛ د. ياسر محمد عبد العزيز سمرة؛ د. حسن شطا الموازيني

#### ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر اضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية المتمثلة في الربحية والسيولة وجودة الأصول وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٢٦ بنكاً مصرياً بإجمالي ٢٠٦ مشاهدة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٢.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين اضمحلال الأصول المالية ومؤشرات السلامة المالية للبنوك المتمثلة في الربحية والسيولة وجودة الأصول فيما عدا كفاية رأس المال، كما توجد علاقة طردية معنوية بين مؤشرات السلامة المالية للبنوك المتمثلة في الربحية وكفاية رأس المال والسيولة - فيما عدا جودة الأصول - والقيمة الاقتصادية المضافة، كما توجد علاقة عكسية معنوية لاضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية في ضوء الربحية والسيولة كمتغيرات وسيطة، وفي المقابل فإن كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول لا تتوسط العلاقة بين اضمحلال الأصول المالية والقيمة الاقتصادية المضافة.

**الكلمات الدالة:** اضمحلال الأصول المالية، الخسائر الائتمانية المتوقعة، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، القيمة الاقتصادية المضافة، مؤشرات السلامة المالية.

#### أولاً: مقدمة البحث:

في يوليو ٢٠١٤ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB النسخة النهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS:9) الخاص بالتبويب والقياس للأدوات المالية كبدل لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (IAS:39) علي أن تلتزم البنوك بتطبيقه دولياً بدأ من يناير ٢٠١٨ ومحلياً بدأ من يناير ٢٠١٩، وذلك استجابة للحاجة إلى تحسين المحاسبة عن الأدوات المالية وتبسيطها، واستجابة لمطلب مستخدمي القوائم المالية والأطراف المهتمة الأخرى عقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ التي طالبت بتطوير معيار جديد لإعداد التقارير المالية عن الأدوات المالية يعتمد أسساً موحدة للقياس والاعتراف الفوري بخسائر الائتمان ومعالجة التعقيد بالمعيار السابق، وتناثر البنوك بشكل كبير بالمعيار الجديد، حيث تمثل الأدوات المالية أحد أهم بنود ميزانياتها العمومية. (Löw & Erkelenz, 2022).

وقدم المعيار الدولي للتقرير المالية رقم (٩) ثلاث تغييرات جوهرية في المحاسبة عن البنوك، وتشمل هذه التغييرات تصنيف وقياس الأصول المالية، وإدخال إطار جديد لاضمحلال الأصول المالية وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتعديل نماذج محاسبة التحوط لتتوافق بشكل أفضل مع فعالية إدارة المخاطر (Mahieux et al., 2023, P. 4).

وسوف يركز الباحث علي المحاسبة عن اضمحلال الأصول المالية وفقا لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والآثار المترتبة عليه، حيث ترتب علي تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة تأجيل الاعتراف بخسائر الائتمان ومن ثم تكوين مخصصات منخفضة القيمة وتأخرة للغاية (too little, too late)، وبالتالي عدم عرض الظواهر الاقتصادية بعدالة، ولذلك تم توجيه العديد من الانتقادات لهذا النموذج في أعقاب الأزمة المالية العالمية حيث طالب كلا من مجلس الاستقرار المالي، ودول مجموعة العشرين، ولجنة بازل للرقابة المصرفية استبدال نموذج الخسائر المتكبدة بنموذج الخسائر المتوقعة (De Haan et al., 2018, P. 294).

### ثانيا: طبيعة المشكلة:

انطلاقا من حرص البنك المركزي المصري علي استمرار الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية ومنها المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وذلك لتعزيز سلامة المراكز المالية للبنوك – هذا الهدف الذي سيتناوله الباحث - وتعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية لديها، قرر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة في ١٧ يناير ٢٠١٨ بالزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقا لمعيار IFRS:9 اعتبارا من أول يناير ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام، واعتبارا من أول يوليو ٢٠١٩، بالنسبة للبنوك التي تعد القوائم آخر يونيو من كل عام. (البنك المركزي المصري، الكتاب الدوري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨)

ومن أجل تعزيز قدرة البنوك على أداء خدماتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، يستوجب ضرورة تقييم أدائها وقياس مدي سلامتها المالية للحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين وذلك من خلال أدوات التقييم المناسبة التي تعكس قدرة وكفاءة البنك، واكتشاف الخلل المالي مبكرا لتفادي المخاطر التي تؤدي إلي انهياره، ومن أهم أساليب تقييم أداء البنوك نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS (أبو سليمان، ٢٠٢٣، ص ٦٧١)، ويعتمد البنك المركزي المصري في تقييمه للسلامة المالية للبنوك على أربعة مؤشرات من مؤشرات نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS وهي مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر الربحية، ومؤشر السيولة، ومؤشر جودة الأصول

وبتحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين اضمحلال الأصول المالية ومؤشرات السلامة المالية، يتضح أن منهج اضمحلال الأصول المالية في ضوء التحول من نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة إلي نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة له آثار متعارضة علي مؤشرات السلامة المالية للبنوك، فبالنسبة لمؤشر كفاية رأس المال يؤدي تطبيق معيار IFRS:9 إلي تكوين قدر أكبر من المخصصات مما يؤثر سلبا علي الدخل وبالتالي علي رأس المال التنظيمي ( ; Kruger, 2018) وفي المقابل يتوقع أن تقوم البنوك بضخ رأس مال إضافي لتعويض النقص والمحافظه علي نسب كفاية رأس المال من خلال زيادة نسب الأرباح المحتجزة (الشباسي، ٢٠٢١؛ عزام & الصعيدي، ٢٠٢٢)، وتماشيا مع ذلك توصلت دراسة (López-Espinosa & Penalva, 2023) إلي قيام البنوك بزيادة رأس مالها التنظيمي عقب تطبيق معيار IFRS:9، وفيما يتعلق بالربحية يترتب علي تطبيق معيار IFRS 9 انخفاض الأرباح بسبب تكوين مخصصات للأصول الجيدة إلا أن علي المدى الطويل فإن مخصصات الخسائر المتوقعة توفر للبنك سيطرة أفضل علي تقلبات الأرباح (Lejard, 2016)، وفيما يتعلق بالسيولة فإن تطبيق معيار IFRS 9 يؤثر علي السيولة من خلال التأثير علي مكوناتها المختلفة المتمثلة في الودائع والقروض من خلال

توفير مزيد من الإفصاح والشفافية حول جودة أصول البنك (جودة محفظة القروض) ومن ثم - ووفقاً لنظرية الإشارة - زيادة مستوي ثقة كبار المودعين في الاستقرار المالي للبنك (JASSEM et al., 2021)، وفي المقابل قد يؤثر نموذج اضمحلال القيمة سلباً على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي عن طريق الحد من أنشطة الإقراض خلال أوقات الازمات الاقتصادية نظراً لارتفاع مخصصات خسائر الائتمان (López-Espinosa & Penalva, 2023 ; Ertan, 2021) ومن ثم عدم توظيف السيولة المتاحة للبنك في شكل منح قروض، وبالنسبة لمؤشر جودة الأصول فإن تطبيق معيار IFRS 9 يؤدي إلي تحسن مؤشر جودة الأصول نتيجة التخلص من القروض غير المنتظمة خارج الميزانية.

وبتحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية وأداء البنك، يتضح تعدد نماذج قياس أداء البنك في الفكر المحاسبي ويمكن تقسيمها في ثلاثة نماذج أساسية الأولى مقاييس محاسبية تقليدية كمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كدراسة (HERSUGONDO et al, 2021)، الثانية مقاييس سوقية كمقياس Tobin's Q كدراسة (البطرني & متولي، ٢٠٢٤)، الثالثة: مقاييس تأخذ في الحسبان تكلفة الأموال، وحجم المخاطر التي تتعرض لها الربحية المحققة ألا وهي مقياس القيمة الاقتصادية المضافة EVA (zhang & Slimene & Obeid, 2022; Aboud, 2019; Slimene & Obeid, 2022; Hasanati, 2023)، هذا ولقد أسفرت نتائج تلك الدراسات عن نتائج متعارضة بين الدول في أثر مؤشرات السلامة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة، فبعض العلاقات طردية في دولة وعكسية في دولة أخرى، وبعض العلاقات معنوية في دولة وغير معنوية في دولة أخرى، مما يقدم دليل عملي على وجود اختلاف بين الدول، وهذا يدفع الباحث إلي اختبار هذا الأثر في بيئة أعمال مختلفة ألا وهي البيئة المصرية

وسيعتمد الباحث على مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لسببين الأول أن نتائج العديد من الدراسات السابقة قد توصلت إلي تفوق مقياس القيمة الاقتصادية المضافة عن المقاييس المحاسبية التقليدية كدراسة (Agrawal, 2019; Slimene & Obeid, 2022) وذلك نظراً لقصور النسب المالية التقليدية في قياس أداء البنك نظراً لتجاهلها تكلفة التمويل، لذا تم تطوير مؤشر لقياس أداء البنك على أساس القيمة المضافة EVA (Hasanati, 2023, PP. 608)، الثاني إمكانية التطبيق على البنوك غير المقيدة في البورصة المصرية والخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري والمطبقة لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 ولا يتوافر عنها بيانات أسعار أسهم نظراً لعدم إدراجها بالبورصة.

وفي ضوء علم الباحث لا توجد دراسة سابقة تناولت أثر اضمحلال الأصول المالية في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على القيمة الاقتصادية المضافة - والتي تعد فجوة بحثية يسعى البحث الحالي إلي تناولها - إلا أنه يترتب على تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ زيادة مخصصات خسائر الائتمان، وبالتالي انخفاض أرباح البنك بعد الضرائب، ومن ثم انخفاض الأرباح المحتجزة - أحد المكونات الرئيسية للشريحة الأولى من رأس المال (CET1) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، وللحفاظ على نسب كفاية رأس المال في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ قد تختار البنوك الاحتفاظ بمستويات أعلى من رؤوس الأموال في هيكل رأس مالها Capital Structure ومن ثم زيادة تكلفة رأس المال - أحد مكونات نموذج القيمة الاقتصادية المضافة -، لذا توصلت دراسة (Fatouh et al., 2023) إلي أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ترتب عليه زيادة طفيفة في تكلفة التمويل للبنوك العاملة في ٦ دول أوروبية وهي المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، سويسرا، فيما عدا فرنسا، ولكن يوجد قيوداً على هذه

الدراسة يتمثل في أنها لم تأخذ في الاعتبار الزيادة المحتملة في الإفصاح بشفافية عن جودة الأصول asset quality transparency نظرا لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، حيث قد تؤدي الزيادة في الشفافية إلي تخفيض (أو زيادة) تكلفة التمويل بالملكية أو الديون للبنوك ذات المستويات المختلفة من الرافعة المالية.

وتوصلت دراسة (Yamani et al., 2021) أن الإفصاح عن الأدوات المالية يمكن أن يؤثر على قرارات المستثمرين وثقتهم في المؤسسات التي يستثمرون فيها، حيث يعكس التزام المنظمة بالمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) إحساسها بالمسؤولية والجدية، مما يطمئن المستثمرين ويقلل من تقديرات المخاطر، كل هذا يقود المستثمر نحو تقليل العائد المطلوب من المنظمة (يمثل تكلفة التمويل من وجهة نظر المنظمة)، وذلك وفقا للنظرية الاقتصادية economic theory.

وبدراسة أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS على أداء الشركات، توصلت دراسة (Wang & Cambell, 2012) عدم وجود فروق معنوية في أداء الشركات مقاسا بـ Tobin's Q بعد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالتطبيق علي الشركات الصينية مقارنة بالفترات السابقة للتطبيق، وفي المقابل توصلت دراسة (Agyei-Boapeah et al., 2020) إلي وجود تأثير إيجابي لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية علي أداء الشركات بالتطبيق علي عينة من الشركات الأفريقية المقيدة بالبورصة ، ولقد شككت دراسة (Pawsey, 2017) في تفوق المعايير الدولية للتقارير المالية علي المعايير المحلية بسبب ارتفاع تكاليف الالتزام بالمعايير الدولية مثل تكاليف تدريب الموظفين للتعامل مع المعايير المعقدة وتكاليف الاستعانة باستشارات مكاتب المراجعة الخارجية، وبالتالي فإن تكاليف تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية قد تزيد عن الفوائد المحتملة وخصوصا في الدول ذات معايير محلية قوية وبالتالي تنخفض قيمة الشركة أو تؤثر المعايير عليها بشكل ضئيل.

ويري (Hopper et al., 2017) أن للمعايير الدولية للتقارير المالية فوائد منخفضة أو ذات آثار سلبية في الدول النامية لأنها مصممة لخدمة مصالح أمريكا وأوروبا، فعلي الرغم من أن معظم الشركات الأمريكية المحلية المقيدة بالبورصة تستخدم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً US GAAP إلا أنها تمارس تأثيراً عند إعداد المعايير الدولية للتقارير المالية فعلي سبيل المثال وثق (Bamber & McMeeking, 2016) تحيز تجاه الولايات المتحدة الأمريكية عند وضع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ الخاص بالأدوات المالية: الإفصاحات.

ويري الباحث أن تعديلات المعيار الدولي رقم ٣٩ واستبداله بمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ خرج من رحم الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ والتي كان تأثيرها الأكبر علي البنوك الأمريكية – والتي لم تؤثر علي البنوك المصرية ذات قواعد بنك مركزي صارمة تجاه المخاطر - والتي توسعت في منح الائتمان عالي المخاطرة لذا كانت الحاجة إلي التحول إلي نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لتكوين مخصصات كافية تأخذ في الاعتبار الخسائر المستقبلية وكان المعيار الأمريكي أكثر تشددا من المعيار الدولي من خلال تكوين مخصصات لكافة القروض سواء منتظمة أو غير منتظمة علي مدار عمر القرض بالكامل بينما كانت المعايير الدولية أكثر مرونة من حيث تكوين مخصصات حسب التدرج في مخاطر الائتمان.

في ضوء ما سبق يتضح، وجود دراسات تربط بين اضمحلال الأصول المالية كأحد متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومؤشرات السلامة المالية من جهة، ودراسات تربط بين مؤشرات السلامة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة من جهة أخرى، ولا يوجد - في ضوء علم الباحث - دراسة سابقة لقياس أثر اضمحلال الأصول المالية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 علي القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المصرية في ضوء مؤشرات السلامة المالية، والتي تمثل الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي إلي معالجتها، لذا يمكن عرض مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما أثر اضمحلال الأصول المالية على مؤشرات السلامة المالية للبنوك؟
٢. ما أثر مؤشرات السلامة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك؟
٣. ما أثر اضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة في ضوء توسيط مؤشرات السلامة المالية للبنوك؟

### ثالثا: هدف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى بناء نموذج مقترح لقياس أثر اضمحلال الأصول المالية في ضوء التحول من نموذج الخسائر الائتمانية المتكيدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء توسيط مؤشرات السلامة المالية للبنوك (مؤشر كفاية رأس المال، ومؤشر الربحية، ومؤشر جودة الأصول، ومؤشر السيولة) بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

٤. قياس أثر اضمحلال الأصول المالية على مؤشرات السلامة المالية للبنوك.
٥. قياس أثر مؤشرات السلامة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك.
٦. قياس أثر اضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة في ضوء توسيط مؤشرات السلامة المالية للبنوك.
٧. دراسة الاختلاف بين نمودي اضمحلال الأصول المالية - الخسائر الائتمانية المتكيدة والخسائر الائتمانية المتوقعة - فيما يتعلق بتأثيرهم على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية

### رابعا: فروض الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم اختبار الفروض التالية (في صورة الفرض البديل):

- **الفرض الأول (H<sub>1</sub>):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية علي مؤشرات السلامة المالية للبنوك
- **الفرض الثاني (H<sub>2</sub>):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية علي القيمة الاقتصادية المضافة
- **الفرض الثالث (H<sub>3</sub>):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية علي القيمة الاقتصادية المضافة في ضوء توسيط مؤشرات السلامة المالية للبنوك.
- **الفرض الرابع (H<sub>4</sub>):** توجد فروق معنوية بين نمودي اضمحلال الأصول المالية - الخسائر الائتمانية المتكيدة والخسائر الائتمانية المتوقعة - فيما يتعلق بتأثيرهم على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية

### خامسا: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من تناوله لأهم عنصر في القوائم المالية للبنوك ألا وهو الأصول المالية إذ تعد المحاسبة عن الأصول المالية وتكوين مخصصات خسائر اضمحلالها أحد أهم القضايا المحاسبية المثيرة للجدل والتي واجهت واضعي المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية، لذا يسعى الباحث إلي إبراز الجوانب العلمية المتعلقة بالمنهج الجديد لاضمحلال الأصول المالية من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي تم اعتماده من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ مقارنة بمنهج الخسائر الائتمانية المتكبدة في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ، ولقد وصف هذا التعديل من قبل جمعية المصرفيين الأمريكية (ABA) بأنه أكبر تغيير جذري في محاسبة البنوك على الإطلاق.

وكذلك إبراز أهمية مقياس القيمة الاقتصادية المضافة والذي يُعد المقياس الأكثر دقة للتعبير عن أداء البنك وقيمه، حيث يأخذ في الاعتبار تكلفة التمويل، وحجم المخاطر التي يتعرض له البنك ويعكس مفهوم "خلق القيمة" الذي تسعى البنوك إلي تحقيقه للمستثمرين والمودعين

وكذلك تقديم دليلا تطبيقيا من بيئة الأعمال المصرية علي وجود أثر لاضمحلال الأصول المالية علي القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء توسيط مؤشرات السلامة المالية للبنوك.

### سادسا: الإطار النظري "تحليل العلاقة بين اضمحلال الأصول المالية والقيمة الاقتصادية المضافة في ضوء مؤشرات السلامة المالية وبناء النموذج المقترح"

يهدف الباحث من خلال هذا القسم إلى بناء نموذج مقترح لقياس أثر اضمحلال الأصول المالية علي القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المصرية، وسيعتمد الباحث علي مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لسببين، الأول توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى تفوق مقياس القيمة الاقتصادية المضافة عن المقاييس المحاسبية التقليدية، الثاني إمكانية التطبيق علي البنوك غير المقيدة في البورصة والتي تمثل الحجم الأكبر من القطاع المصرفي المصري ولا يتوافر عنها بيانات سوقية نظرا لعدم إدراجها بالبورصة، وسيقوم الباحث بتوسيط مؤشرات السلامة المالية نظرا لتوافر دراسات تربط بين اضمحلال الأصول المالية ومؤشرات السلامة المالية من جهة، ودراسات تربط بين مؤشرات السلامة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة من جهة أخرى، ولا يوجد - في ضوء علم الباحث - دراسة سابقة لقياس أثر اضمحلال الأصول المالية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 علي القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المصرية في ضوء مؤشرات السلامة المالية، والتي تمثل الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي إلي معالجتها، في ضوء ذلك سوف يقوم الباحث بدراسة وتحليل نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث للوقوف على طبيعة هذا الأثر، وبناءاً على ذلك فقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلي ثلاث مجموعات رئيسية علي النحو التالي:

١. الدراسات التي تناولت أثر اضمحلال الأصول المالية على مؤشرات السلامة المالية.
٢. الدراسات التي تناولت أثر مؤشرات السلامة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة.
٣. الدراسات التي تناولت أثر اضمحلال الأصول المالية كأحد متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية على أداء البنك.

## ١- دراسة أثر اضمحلال الأصول المالية على مؤشرات السلامة المالية

في هذا الجزء سيتناول الباحث الدراسات التي تربط بين اضمحلال الأصول المالية في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومؤشرات السلامة المالية للبنوك والمتمثلة في (مؤشر الربحية ومؤشر كفاية رأس المال، ومؤشر السيولة، ومؤشر جودة الأصول).

فيما يتعلق بأثر اضمحلال الأصول المالية على مؤشر الربحية، يري (Lejard, 2016) أنه على المدى القصير – عند التطبيق الأولي لمعيار IFRS 9 – ستواجه البنوك انخفاض في الأرباح بسبب تكوين مخصصات للأصول الجيدة، إلا أنه على المدى الطويل فإن مخصصات الخسائر المتوقعة توفر للبنك سيطرة أفضل على تقلبات الأرباح *earning volatility* وبالتالي فمن المتوقع أن تقوم البنوك بتعديل سياستها المحاسبية الخاصة بخسائر القروض من أجل تقليل الانخفاض المتوقع للأرباح بسبب تنفيذ النموذج المرتكز إلى الخسائر المتوقعة، ويرى (Szigel, G. 2021) أن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 يؤثر إيجابيا على ربحية البنوك في فترات الرواج الاقتصادي، إلا أنه ذو تأثير سلبي على رؤوس أموال البنوك خلال فترات الأزمات الاقتصادية – حيث يزداد احتمال قيام البنوك بإعادة هيكلة رؤوس أموالها *recapitalization* – إلا أنه يمكن للجهات التنظيمية أن تدعم الحفاظ على القاعدة الرأسمالية للبنوك لضمان تغطية الخسائر خلال فترات الأزمات الاقتصادية من خلال تطبيق نسب الدعامات التحوطية *capital buffers*.

وفيما يتعلق بأثر اضمحلال الأصول المالية على مؤشر كفاية رأس المال يري (kruger, 2018) أن مخصصات خسائر الائتمان وفقا للتعدلات في المعايير الدولية للتقارير المالية ترتبط بانخفاض الشريحة الأولى من كفاية رأس المال وخصوصا خلال فترات الانكماش الاقتصادي، وبالنسبة لمحافظ الائتمان ذات الجودة المنخفضة، وبالنسبة للبنوك التي لا تتشدد في معايير المحافظة على كفاية رأس المال خلال فترات الانكماش، وتترح الدراسة إدخال تعديلات على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية أو رأس المال الوقائي *Capital Buffer* لتخفيف الضغوط التنظيمية التي قد تنشأ بسبب انخفاض رأس المال التنظيمي، ووفقا لـ (Olszak et al., 2017) قد تكون العلاقة بين مخصصات خسائر الائتمان ونسب كفاية رأس المال طردية أو عكسية ويتوقف ذلك على مدى تأثير نسب رأس المال بالأرباح المحتجزة أو مخصصات خسائر الائتمان

وفيما يتعلق بأثر اضمحلال الأصول المالية على مؤشر السيولة يري الباحث أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 من شأنه أن يؤثر على السيولة من خلال التأثير على مكوناتها المتمثلة في الودائع والقروض، فمن ناحية الودائع يعمل المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على تعزيز ثقة المودعين من خلال توفير مزيد من الإفصاح والشفافية حول جودة أصول البنك (جودة محفظة القروض) ومن ثم - ووفقا لنظرية الإشارة - زيادة مستوي ثقة كبار المودعين في الاستقرار المالي للبنك (JASSEM et al., 2021)، أما من ناحية القروض فإن تطبيق المعيار سيعزز من الدراسة السليمة لملاءة العملاء الائتمانية مما يوفر حماية للبنوك من أية مخاطر مرتبطة بعدم قدرة المقترضين على السداد، وفي المقابل قد يؤثر نموذج اضمحلال القيمة في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 سلبا على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي عن طريق الحد من أنشطة الإقراض خلال أوقات الأزمات الاقتصادية نظرا لارتفاع مخصصات خسائر الائتمان (López-Espinosa & Penalva, 2023 ; Ertan, 2021) ومن ثم عدم توظيف السيولة المتاحة للبنك في شكل منح قروض.



وفيما يتعلق بأثر اضمحلال الأصول المالية على مؤشرات جودة الأصول يساعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على الاعتراف المبكر بالقروض غير المنتظمة وتوفير المخصصات الكافية وذلك بفضل التوجه نحو المعلومات المستقبلية في تقدير الخسائر الائتمانية (Bholat et al., 2018)، وفي ضوء اهتمام البنك المركزي المصري بجودة أصول القطاع المصرفي فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ يجب على البنوك أن تقوم بإعدام التسهيلات الائتمانية – بما في ذلك الجزء المغطى من التسهيل – بعد مرور ٣ سنوات بحد أقصى على تصنيفها غير منتظمة وذلك في حالة عدم إجراء جدولة أو تسوية مع العميل، وبذلك فإن تطبيق معيار IFRS 9 يؤدي إلي تحسن مؤشر جودة الأصول نتيجة التخلص من القروض غير المنتظمة خارج الميزانية.

## ٢- دراسة أثر مؤشرات السلامة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة

توصلت دراسة (أحمد، ٢٠٢٠) إلى نتائج متعارضة بين الدول فيما يتعلق بأثر مؤشرات السلامة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة، فبعض العلاقات طردية في دولة وعكسية في دولة أخرى، وبعض العلاقات معنوية في دولة وغير معنوية في دولة أخرى، مما يقدم دليل عملي على وجود اختلاف بين الدول، وهذا يدفع الباحث إلي اختبار هذا الأثر في بيئة أعمال مختلفة ألا وهي البيئة المصرية.

ونظرا لعدم توافر دراسات لبيان أثر مؤشرات السلامة المالية على أداء البنك مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة، سيقوم الباحث بتناول الدراسات التي تناولت أثر مؤشرات السلامة المالية على أداء البنك سواء باستخدام المقاييس المحاسبية التقليدية أو المقاييس السوقية وذلك للوقوف على طبيعة ذلك الأثر.

فيما يتعلق بأثر مؤشرات كفاية رأس المال على أداء البنك، توصلت دراسة (Chandrasegaran, 2020) إلي وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة صافي الدخل من غير مصادر الائتمان، ووجود علاقة عكسية بين نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلي إجمالي الأصول ونسبة صافي الدخل من غير مصادر الائتمان، ويفسر (HERSUGONDO et al., 2021) العلاقة العكسية بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي للبنك، بأن البنوك التي تتمتع بارتفاع نسب كفاية رأس المال تعد استثمار آمن من قبل المستثمرين كما أنها أكثر قدرة علي الوفاء بالتزاماتها المالية، ووفقا لنظرية المفاضلة بين المخاطر والعائد، فإنه ترتبط المخاطر المنخفضة بعائد أقل والعكس.

وفيما يتعلق بأثر مؤشرات السيولة على أداء البنك، يري (MARGONO, et al., 2020) أن قدرة البنك على توظيف السيولة المتاحة من خلال منح القروض ترتبط إيجابيا بأداء البنك، وفي المقابل توصلت دراسة (ANGGRAENI, et al., 2022) إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على أداء البنك.

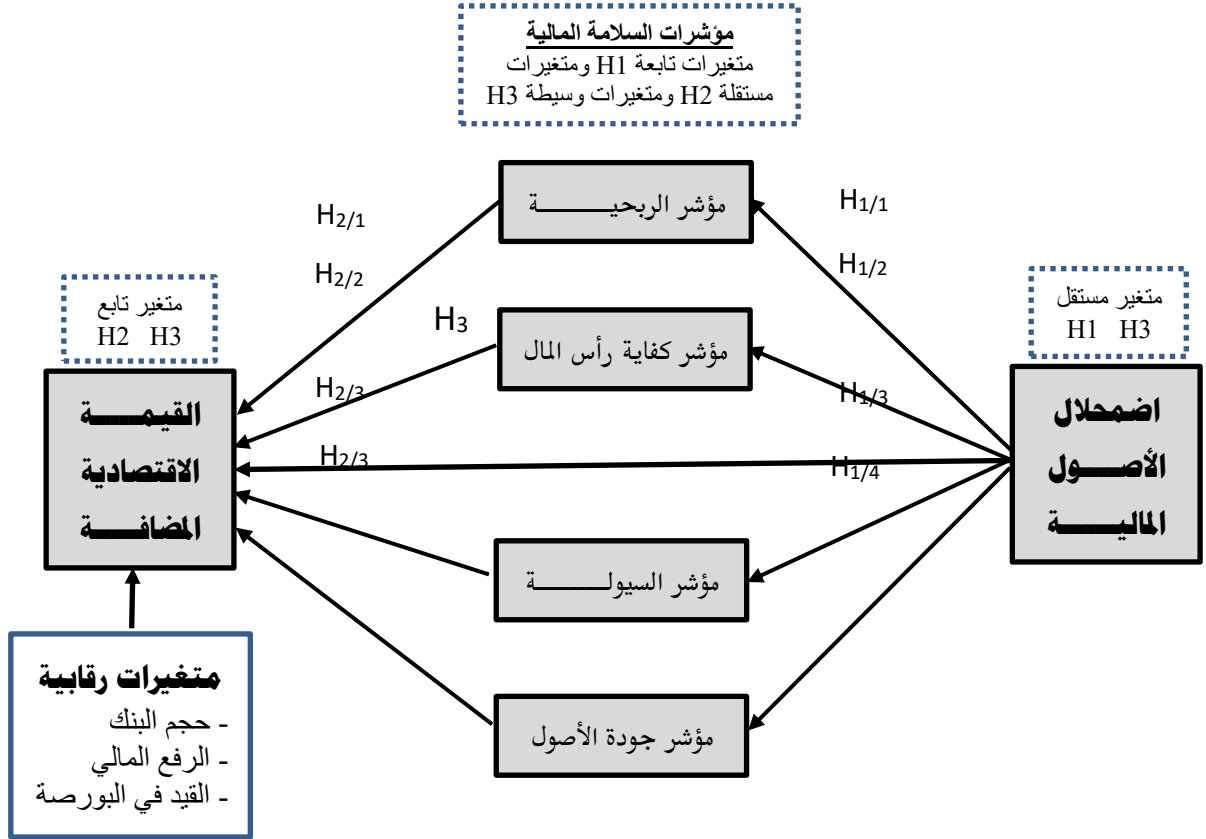
وفيما يتعلق بأثر مؤشرات جودة الأصول على أداء البنك، هدفت دراسة (HERSUGONDO et al, 2021) إلى قياس أثر كلا من نسبة القروض غير المنتظمة، وخطر التعثر علي الأداء المالي للبنوك الإندونيسية مقيسا بمعدل العائد علي الأصول ومعدل العائد علي حقوق الملكية ونسبة صافي هامش الفائدة وباستخدام كلا من حجم وعمر البنك كمتغيرات رقابية، ولقد توصلت الدراسة إلي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كلا من نسبة القروض غير المنتظمة وخطر التعثر والأداء المالي للبنوك.

### ٣- دراسة أثر اضمحلال الأصول المالية كأحد متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية على أداء البنك

وفي ضوء علم الباحث لا توجد دراسة سابقة تناولت أثر اضمحلال الأصول المالية في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ علي القيمة الاقتصادية المضافة – والتي تعد فجوة بحثية يسعي البحث الحالي إلي تناولها - إلا أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يُعد أحد أشكال التحفظ المحاسبي (Jin & Wu, 2023)، ولقد توصلت نتائج الدراسات السابقة إلى نتائج متعارضة للعلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة التمويل بالملكية – أحد مكونات نموذج القيمة الاقتصادية المضافة – كعلاقة طردية (Biddle et al., 2016) أو علاقة عكسية (Chouaibi & Belhouchet, 2023) أو عدم وجود علاقة (Francis et al., 2004)

حيث يترتب علي تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ زيادة مخصصات خسائر الائتمان، وبالتالي انخفاض أرباح البنك بعد الضرائب، ومن ثم انخفاض الأرباح المحتجزة – أحد المكونات الرئيسية للشريحة الأولي من رأس المال (CET1) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، وللحفاظ علي نسب كفاية رأس المال في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ قد تختار البنوك الاحتفاظ بمستويات أعلى من رؤوس الأموال في هيكل رأس مالها Capital Structure ومن ثم زيادة تكلفة رأس المال – أحد مكونات نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

في ضوء العرض السابق يتضح توافر دراسات تربط بين اضمحلال الأصول المالية ومؤشرات السلامة المالية من جهة، ودراسات تربط بين مؤشرات السلامة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة من جهة أخرى، ولا يوجد – في ضوء علم الباحث – دراسة سابقة لقياس أثر اضمحلال الأصول المالية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 علي القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المصرية في ضوء مؤشرات السلامة المالية، لذا سيقوم الباحث ببناء نموذج مقترح لقياس أثر اضمحلال الأصول المالية علي القيمة الاقتصادية المضافة في ضوء مؤشرات السلامة المالية (المتتملة في الربحية، وكفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول) كوسيط بينهما، ويعرض الباحث النموذج المقترح لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (١): الإطار المفاهيمي لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة  
المصدر: من إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة

من خلال الشكل السابق سيقوم الباحث بدراسة أربع علاقات رئيسية وهي:

- دراسة أثر اضمحلال الأصول المالية على مؤشرات السلامة المالية (الربحية، وكفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول)
- دراسة أثر مؤشرات السلامة المالية (الربحية، وكفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول) على القيمة الاقتصادية المضافة.
- دراسة أثر اضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة في ضوء مؤشرات السلامة المالية.
- دراسة الاختلاف بين نموذجي اضمحلال الأصول المالية - الخسائر الائتمانية المتكبدة والخسائر الائتمانية المتوقعة - فيما يتعلق بتأثيرهم على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية.

### سابعاً: الدراسة التطبيقية للنموذج المقترح:

يهدف الباحث من خلال هذا القسم إلى اختبار معنوية فروض النموذج المقترح لقياس أثر اضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية المتمثلة في الربحية وكفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك المصرية الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري لفترة مالية متوازنة من السنوات قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)

ويتناول هذا القسم الإجراءات المنهجية التي قام بها الباحث لتحقيق هدف الدراسة وذلك من خلال النقاط التالية:

#### ١- توصيف متغيرات الدراسة ونماذج قياسها:

في ضوء الدراسات السابقة يمكن عرض متغيرات الدراسة ونماذج قياسها كما يلي:

#### جدول رقم (١) متغيرات الدراسة ونماذج قياسها

Independent variable المتغير المستقل				
التحليل الأساسي	Salazar et al., 2023; Abuaddous, 2023	مخصص خسائر الاضمحلال / إجمالي القروض	LLP	اضمحلال الأصول المالية
Dependent variable المتغير التابع				
التحليل الأساسي	Subedi & Farazmand, 2020; Sfakianakis, 2021	{ الربح التشغيلي بعد الضرائب - (التكلفة المرجحة للأموال × رأس المال المستثمر) } ÷ إجمالي الأصول	EVA	القيمة الاقتصادية المضافة
Mediator variables المتغيرات الوسيطة				
التحليل الأساسي	Naili & Lahrichi, 2022	صافي الربح / إجمالي الأصول	ROA	الربحية
التحليل الأساسي	مفصح عنها في القوائم المالية لكل بنك ضمن الإيضاحات المتممة	إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستيعادات / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	CAR	كفاية رأس المال
التحليل الأساسي	MARGONO et al., 2020	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	LIQ	السيولة
التحليل الأساسي	Simoens & Vander, 2021	مخصصات القروض / القروض غير المنتظمة	AQ	جودة الأصول
Control variables المتغيرات الحاكمة				
التحليل الأساسي	Zhang & Aboud, 2019; Gonçalves et al., 2023	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية كل سنة	SIZE	حجم البنك
التحليل الأساسي	Bilgin et al., 2021	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان البنك مقيد بالبورصة والقيمة (٠) بخلاف ذلك	LIST	القيد في البورصة
التحليل الإضافي	Gonçalves et al., 2023	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول	LEV	الرفع المالي

## ٢- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري خلال فترة الدراسة والبالغ عددها ٣٧ بنك، والتي تشمل بيانات مالية فعلية على مدار سلسلة زمنية Time Series تمتد لثمانية سنوات مالية متتالية تبدأ من عام ٢٠١٥ وتنتهي في عام ٢٠٢٢ - أربعة سنوات قبل وأربعة سنوات بعد تطبيق المعيار- وتم التطبيق على قطاع البنوك لأن الدراسات الحالية أوضحت أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) يؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للبنوك مقارنة بالقطاعات الأخرى ولقد قام الباحث باختيار مفردات العينة وفقاً لأسلوب العينة التحكيمية، على أن يحكم اختيار البنوك التي تتضمنها عينة البحث الشروط التالية خلال فترة الدراسة:

- أ. أن يكون البنك من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري.
- ب. أن تتوفر البيانات المالية السنوية اللازمة لإجراء الاختبارات البحثية وبصفة منتظمة خلال فترة الدراسة.
- ج. أن يتم توحيد عملة إعداد القوائم المالية السنوية لجميع البنوك داخل عينة الدراسة لتكون بالعملة المحلية (الجنيه المصري)، باستخدام سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في تاريخ إعداد القوائم المالية السنوية، وتم ذلك للبنوك التالية البنك العربي الأفريقي الدولي، بنك الشركة المصرفية العربية الدولية، المصرف العربي الدولي.

ووفقاً لهذه الشروط، قد بلغ إجمالي حجم البنوك الممثلة في عينة البحث ٢٦ بنكاً (تمثل ٧٠٪ من مجتمع الدراسة) على مدار ثمانية سنوات بإجمالي ٢٠٦ مشاهدة حيث بلغت المشاهدات المفقودة عدد اثنين مشاهدة، وفيما يلي مفردات العينة مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لإجمالي الأصول لكل بنك في نهاية عام ٢٠٢٢.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ٥، ٢ع، ٢ج، يوليو ٢٠٢٤)  
 أ.محمد أحمد الحسانين الداودي؛ د. ياسر محمد عبد العزيز سمرة؛ د. حسن شطا الموازيني

جدول رقم (٢) مفردات عينة الدراسة

م	اسم البنك	إجمالي الأصول لعام ٢٠٢٢
١	البنك الأهلي المصري	٤,٣٧٠,٦٠٧,٠٠٠,٠٠٠
٢	بنك مصر	٢,٢٢١,٤٥٢,٠٠٠,٠٠٠
٣	البنك التجاري الدولي	٦٣٥,٨٣١,٩١٧,٠٠٠
٤	بنك قطر الوطني الأهلي	٤٧٦,٧٩٢,١٣١,٥٦٣
٥	البنك العربي الأفريقي الدولي	٣٢٦,١٣١,٤٤٨,٩٥٥
٦	بنك القاهرة	٣٢١,٥٨٧,٠٠٠,٠٠٠
٧	بنك إتش اس بي سي - مصر	١٨٢,١٧٨,٦٥٢,٠٠٠
٨	بنك فيصل الإسلامي مصر	١٥١,٦٣٧,١٧٠,٠٠٠
٩	بنك الإسكندرية	١٣٣,٠٥٧,٨٨٣,٠٠٠
١٠	مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر	١١٦,٨٢٧,١٥١,٠٠٠
١١	المصرف العربي الدولي	١٠٥,٨٨٨,٧٧٥,٣٩٥
١٢	بنك الكويت الوطني - مصر	١٠٥,١٣٦,٧٥٠,٠٠٠
١٣	بنك التعمير والإسكان	١٠٣,٦٣٢,٣٣٤,١٥٠
١٤	بنك الامارات دبي الوطني - مصر	١٠٠,٩٣٨,١٢٨,٠٠٠
١٥	البنك المصري لتنمية الصادرات	٩٨,٣٠٣,٩٥٤,٠٠٠
١٦	بنك البركة مصر	٨٧,٢٢٤,٩٤١,٠٠٠
١٧	البنك المصري الخليجي	٨٦,٧٣٥,٣١٧,١٦٢
١٨	بنك أبو ظبي الأول - مصر (لعام ٢٠٢١)	٨٦,٥٧٩,٤٨٣,٤١٢
١٩	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	٨٦,٤٠٨,٣٦١,٢٨٦
٢٠	بنك أبو ظبي التجاري - مصر	٨٦,١٧٠,٥١٠,١١٩
٢١	البنك الأهلي المتحد - مصر	٨٥,٤٩٢,٤٤٨,٠٠٠
٢٢	البنك الأهلي الكويتي - مصر	٧٥,٦٧٧,٣٠٦,٧٨٧
٢٣	بنك كريدي أجريكول مصر	٧٥,١١٢,٠١٥,٠٠٠
٢٤	بنك قناة السويس	٧٤,٦٦٧,٤٧٧,٠٠٠
٢٥	بنك بلوم مصر (لعام ٢٠٢١)	٤٨,٩٧٨,٥٨٧,٢٩٨
٢٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية - مصر	١٦,٤٨٩,٠٩٦,٠٠٠
	الإجمالي	١٠,٢٥٩,٥٣٧,٨٣٨,١٢٧

وبذلك تمثل عينة الدراسة نسبة ٩٠٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي والبالغ قيمتها ١١,٢ تريليون جنية في نهاية العام المالي ٢٠٢٢ وفقا لتقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢٢.

### ٣- مصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على البيانات اللازمة لإجراء اختبار فروض الدراسة من خلال المصادر التالية:

أ. التقارير المالية السنوية للبنوك المصرية محل الدراسة والإيضاحات المتممة لها خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٢ والمنشورة من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بتلك البنوك.

ب. البيانات الخاصة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الائتمان والخصم وتقارير الاستقرار المالي وتقارير مؤشرات السلامة المالية وتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تم الحصول عليها من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري.

### ٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

#### أ- الإحصاءات الوصفية Descriptive statistics:

والتي تتمثل في حساب قيمة الوسيط والمتوسط والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة والربيع الأول والربيع الثالث وذلك للتعرف على خصائص متغيرات الدراسة وكيفية توزيع قيمتها فيما بين المشاهدات المختلفة.

#### ب- تحليل الارتباط Correlation analysis:

عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة، وعرضها في شكل مصفوفة حيث توفر مصفوفة الارتباط رؤية مبدئية لاتجاه العلاقة ومستوي معنوياتها بين متغيرات الدراسة.

#### ج- نمذجة المعادلة الهيكلية structural equation modeling:

استخدم الباحث أسلوب المربعات الصغرى الجزئية PLS وهي نهج لنمذجة المعادلة الهيكلية SEM والتي تستخدم علي نطاق واسع في العلوم الاجتماعية لتحليل البيانات الكمية، وتسمح للباحثين بتبني نماذج أكثر تعقيدا تتضمن كلا من العلاقات الوسيطة والمعدلة، حيث يتيح أسلوب المربعات الصغرى الجزئية PLS - والذي يعد أحد أساليب الجيل الثاني من التحليل متعدد المتغيرات - إجراء دراسة متزامنة لمجموعة من العلاقات أو المعادلات بين واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة وواحد أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت مستمرة أو متقطعة ليتم دراستها في نموذج شامل في وقت واحد، بدلا من أسلوب الانحدار التقليدي - والذي يعد أحد أساليب الجيل الأول - والذي يتطلب معادلات انحدار منفصلة لتحليل كل علاقة مفترضة علي حدي، ولا يرتبط أسلوب المربعات الصغرى الجزئية PLS بالبيانات المسحية فقط بل يشمل أيضا البيانات التجريبية والبيانات الثانوية "الأرشيفية" (Hair et al., 2019)، ومؤخرا اعتمد الباحثين بشكل متزايد علي استخدام العلاقات الوسيطة والمعدلة في البحوث المحاسبية (Jollineau & Bowen, 2023).

## ٥- الإحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة - وذلك لعينة الدراسة المكونة من ٢٦ بنك بإجمالي ٢٠٦ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٢ - واللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمتها فيما بين المشاهدات المختلفة والتي تشملها عينة الدراسة

جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة

Variable	N	Mean	SD	Min	P25	Median	P75	Max
EVA	206	0.027	0.011	-0.002	0.020	0.027	0.035	0.051
LLP	206	0.069	0.062	0.012	0.037	0.055	0.075	0.452
ROA	206	0.019	0.012	-0.011	0.011	0.017	0.024	0.090
CAR	206	0.177	0.047	0.085	0.144	0.169	0.207	0.322
LIQ	206	0.458	0.146	0.093	0.370	0.453	0.563	0.830
AQ	206	1.352	0.665	0.326	0.862	1.209	1.660	4.901
SIZE	206	25.163	1.096	22.959	24.541	25.023	25.481	29.106
LIST	206	0.466	0.499	0.000	0.000	0.000	1.000	1.000
LEV	206	0.899	0.034	0.761	0.876	0.903	0.927	0.954

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

- يتراوح المدي الخاص بمتغير القيمة الاقتصادية المضافة EVA مقسوما علي إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة بين - ٠,٠٠٢ إلى ٠,٠٥١، وبمتوسط حسابي قيمته ٠,٠٢٧، وبانحراف معياري قيمته ٠,٠١١، مما يعني زيادة القيمة الاقتصادية المضافة لعدد من البنوك وانخفاضها لعدد آخر خلال فترة الدراسة، فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة أكبر من صفر فإنها تشير إلي زيادة في قيمة البنك، أما إذا كانت أقل من صفر فإنها تشير إلي انخفاض في قيمة البنك.

- يبلغ المتوسط الحسابي لمتغير اضمحلال الأصول المالية LLP مقسوما علي إجمالي القروض ٠,٠٦٩، مما يعني تصنيف محفظة القروض للبنوك المصرية محل الدراسة ضمن فئة المتابعة العادية وذلك من خلال مناظرة نسبة المخصص مع تصنيف البنك المركزي المصري لدرجة الجدارة الائتمانية.

- يبلغ المتوسط الحسابي لمتغير الربحية مقاسا بالعائد على الأصول ROA ٠,٠١٩ - ويرجع السبب وراء انخفاض هذا المعدل نظرا لضخامة حجم إجمالي الأصول بالقطاع المصرفي مقارنة بالقطاعات الأخرى - فإذا تم حساب المتوسط الحسابي لمتغير الربحية مقاسا بالعائد على حقوق الملكية ROE نجد أنه يبلغ ٠,١٨٩ وهي نسبة أكبر من المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في مؤشر EGX30 والبالغة ٠,١٨٧ لعام ٢٠٢١ وفقا لتقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢١، مما يعكس ربحية القطاع المصرفي المصري.



- يبلغ المتوسط الحسابي لمتغير كفاية رأس المال CAR ٠,١٧٧، وهي نسبة تزيد عن الحد الأدنى المقرر من قبل لجنة بازل III والبالغة ٠,١٠٥، والبنك المركزي المصري والبالغة ٠,١٢٥، مما يؤكد إتباع البنوك المصرية محل الدراسة لسياسات أكثر تحفظاً من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي للبنوك ومن ثم حماية أموال المودعين.

- يبلغ المتوسط الحسابي لمتغير السيولة LIQ مقاساً بإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ٠,٤٥٨، مما يعني توافر السيولة لدى البنوك محل الدراسة وقدرتها على توظيف المزيد من القروض.

- يبلغ المتوسط الحسابي لمتغير جودة الأصول AQ مقاساً بنسبة تغطية مخصصات خسائر الائتمان للقروض غير المنتظمة ١,٣٥٢ مرة، مما يعني احتفاظ البنوك بنسب تغطية مرتفعة للقروض غير المنتظمة ومن ثم تحسن جودة الأصول للقطاع المصرفي المصري.

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الحاكمة، يبلغ المتوسط الحسابي لحجم البنوك المصرية SIZE ٢٥,١٦٣، وهي قيمة قريبة من القيمة المفصح عنها في دراسة (Salazar et al., 2023, table 3) والبالغة ٢٢,١٩٦، كما يبلغ المتوسط الحسابي للرفع المالي LEV ٠,٨٩٩ والتي تعكس اعتماد البنوك في تمويلها بشكل أكبر على الودائع مقارنة بحقوق الملكية، فيما يعكس المتغير LIST القيد بالبورصة المصرية ومتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان البنك مقيد بالبورصة والقيمة (٠) إذا كان البنك غير مقيد بالبورصة

#### ٦ - مصفوفة الارتباط:

تهتم مصفوفة الارتباطات ثنائية المتغير بالكشف عن قوة واتجاه العلاقات المفترضة بين جميع متغيرات البحث، ويشير معامل ارتباط بيرسون إلى قوة العلاقة الخطية بين متغيرين، يمكن أن يأخذ المعامل أي قيمة بين -١ و +١. كلما اقترب المعامل من -١ كلما كانت العلاقة الخطية العكسية بين المتغيرين أقوى، وكلما اقتربت من +١ كلما كانت العلاقة الخطية الإيجابية أقوى، وأن القيمة التي تتراوح بين ٠,٤٠ إلى ٠,٥٩ يُنظر إليها عمومًا على أنها ارتباط متوسط، بالنسبة للقيم التي تتراوح بين ٠,٦٠ إلى ٠,٧٩ يمكن اعتبارها ارتباط قويًا وبالنسبة للقيم التي تزيد عن ٠,٨٠ يمكن اعتبارها ارتباط قوي جدًا، وبالتالي يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي Collinearity بين متغيرات الدراسة عندما تكون القيم أقل من ٠,٨٠ (Shrestha, 2020) ويوضح الجدول رقم (٤) مصفوفة الارتباط على النحو التالي:

جدول (٤): مصفوفة الارتباطات الثنائية

	EVA	ADOPT	LLP	CAR	ROA	LIQ	AQ	SIZE	LEV	LIST
(1) EVA	1									
(2) ADOPT	0.1590**	1								
(3) LLP	-0.239***	-0.0209	1							
(4) CAR	0.1950**	0.467***	-0.0138	1						
(5) ROA	0.492***	-0.305***	-0.159**	-0.171**	1					
(6) LIQ	0.289***	0.0544	-0.450***	-0.207***	0.1510*	1				
(7) AQ	0.0834	-0.093	-0.1077	-0.0179	0.0318	0.0622	1			
(8) SIZE	-0.1490*	0.1440*	-0.0618	-0.0612	-0.1120	-0.1450*	0.339***	1		
(9) LEV	0.0248	-0.223***	-0.168**	-0.528***	0.1040	-0.0294	0.146*	0.1300	1	
(10) LIST	0.1730**	0.000	0.1080	-0.0256	0.1450*	-0.0653	0.173**	-0.0878	0.2470***	1

\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى مستوي المعنوية عند ١٪، و ٥٪ و ١٠٪ على التوالي

وتوفر مصفوفة الارتباط رؤية مبدئية لاتجاه العلاقة ومستوي معنوياتها بين متغيرات الدراسة، حيث توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين اضمحلال الأصول المالية (IIP) كمتغير مستقل والقيمة الاقتصادية المضافة للبنوك (EVA) كمتغير تابع عند مستوي معنوية أقل من ١٪، كما توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السلامة المالية والتمثلة في كفاية رأس المال (CAR) والربحية (ROA) والسيولة (LIQ) كمتغيرات مستقلة والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) كمتغير تابع عند مستوي معنوية أقل من ٥٪، و ١٪ و ١٠٪ على التوالي.

٧- نتائج اختبار فروض الدراسة:

١/٧ نتائج اختبار فرض الدراسة الأول:

يظهر الجدول رقم (٥) نتائج اختبار فرض الدراسة الأول "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية على مؤشرات السلامة المالية للبنوك"

جدول رقم (٥) النتائج الإحصائية لاختبار فرض الدراسة الأول

العلاقة	P value	T. statistics	Std. Deviation	std. Beta	المسار
عكسية معنوية	0.039**	2.066	0.065	-0.135	الاضمحلال الربحية <-
غير معنوية	0.531	0.626	0.063	0.039	الاضمحلال <- كفاية رأس المال
عكسية معنوية	0.000***	8.019	0.053	-0.427	الاضمحلال السيولة <-
عكسية معنوية	0.028**	2.193	0.048	-0.106	الاضمحلال <- جودة الأصول

\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى مستوي المعنوية عند ١٪، و ٥٪ و ١٠٪ على التوالي

وبتحليل النتائج الإحصائية لاختبار فرض الدراسة الأول يتضح ما يلي:

يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية على الربحية كأحد مؤشرات السلامة المالية وتتفق تلك النتيجة مع فرضية أن تكوين مخصصات لخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يؤدي إلى انخفاض الأرباح بسبب تكوين مخصصات للأصول الجيدة، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Kund & Rugilo, 2023) حيث أن الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية تخلق ما يعرف بتأثير التحميل الأمامي للخسائر الائتمانية التي لم تتحقق بعد (Front-loading) ومن ثم التأثير سلبا على الربحية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية علي كفاية رأس المال كأحد مؤشرات السلامة المالية، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Vishnani et al., 2019)، ويرجع الباحث ذلك إلى فعالية قرار البنك المركزي المصري حيث ألزم البنوك بتكوين احتياطي مخاطر IFRS:9 بنسبة ١٪ من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧، ليتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية، ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي، وذلك في إطار الاستعداد لتطبيق المعيار الجديد وتدعيم المراكز المالية لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات، وتختلف تلك النتيجة مع دراسة كل من (Kruiger, 2018 ; Blažeková, 2017) التي توصلت إلى التأثير السلبي لمخصصات خسائر الائتمان علي كفاية رأس المال، كما تختلف تلك النتيجة مع دراسة كل من (الشياسي، ٢٠٢١؛ عزام & الصعيدي، ٢٠٢٢) التي توصلت إلى التأثير الإيجابي لمخصصات خسائر الائتمان علي كفاية رأس المال.

يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية علي السيولة مقاسة بنسبة توظيف القروض إلى الودائع كأحد مؤشرات السلامة المالية، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Fredmer, 2023) حيث أشار إلي أن نموذج اضمحلال القيمة في ضوء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قد يضر بالاستقرار المالي عن طريق الحد من أنشطة الإقراض خلال أوقات الازمات الاقتصادية نظرا لارتفاع مخصصات خسائر الائتمان.

وتتفق تلك النتيجة أيضا مع دراسة (López-Espinosa & Penalva, 2023) حيث انخفضت أنشطة الإقراض للبنوك الصغير بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، حيث يترتب علي نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان مما يؤثر سلباً على الدخل وبالتالي على رأس المال التنظيمي، حيث يمكن أن يؤدي انخفاض رأس المال التنظيمي إلى انخفاض نشاط الإقراض، كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Ertan, 2021) التي توصلت إلي أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أثر سلباً على حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان المصرفي باعتبارها كيانات مقترضة محفوفة بالمخاطر حيث تدهور وضعها الائتماني من حيث انخفاض حجم القروض الممنوحة وأجال استحقاقها وارتفاع أسعار الفائدة ومتطلبات الضمان بالنسبة لتلك الكيانات.

وفي ضوء ذلك أصدر البنك المركزي المصري كتاب دوري بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ بشأن التعديل المؤقت لمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك حرصاً على مساندة هذا القطاع الحيوي حيث يتم إدراج العملاء من تلك الشركات ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة بدلاً من ٩٠ يوم وفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولي رقم ٩، كما أشار تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٢ الصادر عن البنك المركزي المصري استقرار نسبة القروض إلى الودائع عند نسبة ٤٨٪ للعام المالي ٢٠٢٢ مما يدل على إمكانية التوسع في الإقراض وضح المزيد من الائتمان في الاقتصاد المحلي مع الاحتفاظ بمعدلات سيولة جيدة.

يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية على جودة الأصول كأحد مؤشرات السلامة المالية، حيث أن ارتفاع مخصصات اضمحلال الأصول المالية يشير إلى ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة والمرتبطة بانخفاض جودة الأصول المالية، وتختلف تلك النتيجة مع فرضية أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) يؤدي إلى تحسن مؤشر جودة الأصول نتيجة التخلص من القروض غير المنتظمة خارج الميزانية.

في ضوء ما سبق تم إثبات صحة فرض الدراسة الأول "يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية على مؤشرات السلامة المالية للبنوك المتمثلة في الربحية والسيولة وجودة الأصول فيما عدا كفاية رأس المال"

#### ٢/٧ نتائج اختبار فرض الدراسة الثاني:

يظهر الجدول رقم (٦) نتائج اختبار فرض الدراسة الثاني "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة"

#### جدول رقم (٦) النتائج الإحصائية لاختبار فرض الدراسة الثاني

العلاقة	P value	T. statistics	Std. Deviation	std. Beta	المسار الربحية الاقتصادية المضافة < القيمة الاقتصادية المضافة
طردية معنوية	0.001***	3.426	0.106	0.363	كفاية رأس المال < القيمة الاقتصادية المضافة
طردية معنوية	0.022**	2.283	0.059	0.135	السيولة < القيمة الاقتصادية المضافة
طردية معنوية	0.010***	2.569	0.068	0.175	جودة الأصول < القيمة الاقتصادية المضافة
غير معنوية	0.458	0.742	0.067	0.050	

\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى مستوي المعنوية عند ١٪، و ٥٪ و ١٠٪ على التوالي

وبتحليل النتائج الإحصائية لاختبار فرض الدراسة الثاني يتضح ما يلي:

يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية للربحية على القيمة الاقتصادية المضافة، حيث يعبر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة عن قدرة البنك على تحقيق عائد يفوق تكلفة التمويل التي اعتمدها عليها البنك في تحقيق هذا العائد، إلى جانب مراعاته للمخاطر التي يتعرض لها البنك.

يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على القيمة الاقتصادية المضافة وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Sun et al, 2017)، حيث يجب أن تتمتع البنوك بقدرة معينة على تحمل المخاطر حتى تتمكن من الحد من آثار الأزمات المالية التي تواجه القطاع المصرفي عندما تتدهور بيئة الأعمال، وتتجلي قدرة البنك على تحمل المخاطر الخارجية في رأس مال البنك نفسه، حيث تعكس نسبة كفاية رأس المال في قدرة البنوك على مواجهة المخاطر، وبالتالي توجد علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال والقيمة الاقتصادية المضافة.

يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية للسيولة على القيمة الاقتصادية المضافة، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Zhang & Aboud, 2019) حيث تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على تمويل أي زيادة في الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها، ولكن توافر السيولة يساعد البنك على التوسع في منح القروض ومن ثم تحقيق الأرباح، ومن ثم يمكن القول بأن السيولة ترتبط بشكل إيجابي مع ربحية البنك ومن ثم تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة للبنك، كما تتفق مع دراسة (MARGONO et al., 2020) والتي توصلت إلي وجود علاقة طردية بين سيولة البنك مقياساً بنسبة القروض إلي الودائع وأداء البنك.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول على القيمة الاقتصادية المضافة، فعلى الرغم من اعتماد النظام المصرفي على القروض الممنوحة للعملاء فهي من أضخم الأصول المالية وأهمها - بلغت نسبة صافي القروض والتسهيلات الائتمانية نسبة ٣٥٪ من إجمالي أصول القطاع نهاية العام المالي ٢٠٢٢ - مما يعني أن التغيرات في جودة الأصول يمكن الحكم عليها من خلال التغيرات في صحة محافظ القروض، فالقروض غير المنتظمة تعد جزءاً من أصول البنك إلا أن لها تأثير سلبي على جودة أصوله، ويمكن أن يشير ارتفاع نسبة تغطية القروض غير المنتظمة إلي قدرة البنك على معالجة القروض غير المنتظمة في التوقيت المناسب ومن ثم تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة للبنك حيث أنه يواجه مخاطر أقل إلا أن نتائج الدراسة التطبيقية لم تثبت صحة ذلك الفرض

في ضوء ما سبق تم إثبات صحة فرض الدراسة الثاني "يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية للبنوك المتمثلة في الربحية وكفاية رأس المال والسيولة - فيما عدا جودة الأصول - على القيمة الاقتصادية المضافة"

#### ٣/٧ نتائج اختبار فرض الدراسة الثالث:

فيما يتعلق بنتائج اختبار فرض الدراسة الثالث "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة في ضوء توسيط مؤشرات السلامة المالية للبنوك" تم ذلك من خلال الخطوات التالية:

يظهر الجدول رقم (٧) اختبار العلاقة غير المباشرة بين اضمحلال الأصول المالية والقيمة الاقتصادية المضافة في ضوء توسيط مؤشرات السلامة المالية.

جدول رقم (٧) العلاقة غير المباشرة بين اضمحلال الأصول المالية والقيمة الاقتصادية المضافة

في ضوء توسيط مؤشرات السلامة المالية

العلاقة	P value	T. statistics	Std. Dev	std. Beta	
عكسية معنوية	0.088*	1.705	0.029	-0.049	الاضمحلال -> الربحية -> القيمة الاقتصادية المضافة
غير معنوية	0.591	0.537	0.010	0.005	الاضمحلال -> كفاية رأس المال -> القيمة الاقتصادية المضافة
عكسية معنوية	0.012**	2.507	0.030	-0.075	الاضمحلال -> السيولة -> القيمة الاقتصادية المضافة
غير معنوية	0.512	0.655	0.008	-0.005	الاضمحلال -> جودة الأصول -> القيمة الاقتصادية المضافة
***، **، * تشير إلى مستوي المعنوية عند ١٪، و ٥٪ و ١٠٪ علي التوالي					

وبتحليل النتائج الإحصائية لاختبار فرض الدراسة الثالث يتضح ما يلي بالنسبة للدور الوسيط لمؤشرات السلامة المالية والتمثلة في الربحية وكفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول في العلاقة بين اضمحلال الأصول المالية والقيمة الاقتصادية المضافة، توصلت نتائج الدراسة التطبيقية لوجود أثر عكسي غير مباشر ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية في ضوء الربحية والسيولة كمتغيرات وسيطة، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول لا تتوسط العلاقة بين اضمحلال الأصول المالية والقيمة الاقتصادية المضافة.

ويظهر الجدول رقم (٨) تحليل الدور الوسيط لمؤشرات السلامة المالية من خلال مقارنة العلاقة المباشرة وغير المباشرة والكلية بين اضمحلال الأصول المالية والقيمة الاقتصادية المضافة.

جدول رقم (٨) العلاقة المباشرة وغير المباشرة والكلية بين اضمحلال الأصول المالية والقيمة الاقتصادية المضافة

العلاقة	P value	T. statistics	Std. Deviation	std. Beta	نوع العلاقة
عكسية معنوية	0.027**	2.208	0.064	-0.141	مباشرة
عكسية معنوية	0.007***	2.716	0.046	-0.124	غير المباشرة
عكسية معنوية	0.000***	3.613	0.073	-0.265	الكلية
***، **، * تشير إلى مستوي المعنوية عند ١٪، و ٥٪ و ١٠٪ علي التوالي					

هذا وقد ميز (Hair et al., 2021) بين ثلاث أنواع من الوساطة وهي وساطة تكميلية complementary mediation يكون فيها كلا التأثيرين المباشر وغير المباشر ذا دلالة إحصائية ويشيران إلى نفس الاتجاه، وساطة تنافسية competitive mediation يكون فيها كلا التأثيرين المباشر وغير المباشر ذا دلالة إحصائية لكنهما يشيران إلى اتجاهين متعاكسين، وساطة تأثير غير مباشر فقط indirect-only mediation وفيها يكون التأثير غير المباشر ذو دلالة إحصائية ولكن

التأثير المباشر ليس ذو دلالة، ووفقاً لـ (Nitzl et al., 2016) يصنف النوع الأول والثاني ضمن فئة الوساطة الجزئية Partial mediation بينما يصنف النوع الثالث باعتباره وساطة كلية Full mediation والنوع الأول هو المنطبق علي البحث الحالي فباختبار العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين اضمحلال الأصول المالية والقيمة الاقتصادية المضافة توصل الباحث إلي وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية علي القيمة الاقتصادية المضافة في ضوء ما سبق تم إثبات صحة فرض الدراسة الثالث يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية علي القيمة الاقتصادية المضافة في ضوء توسيط مؤشرات السلامة المالية للبنوك والمتمثلة في

الربحية والسيولة فيما عدا كفاية رأس المال وجودة الأصول.

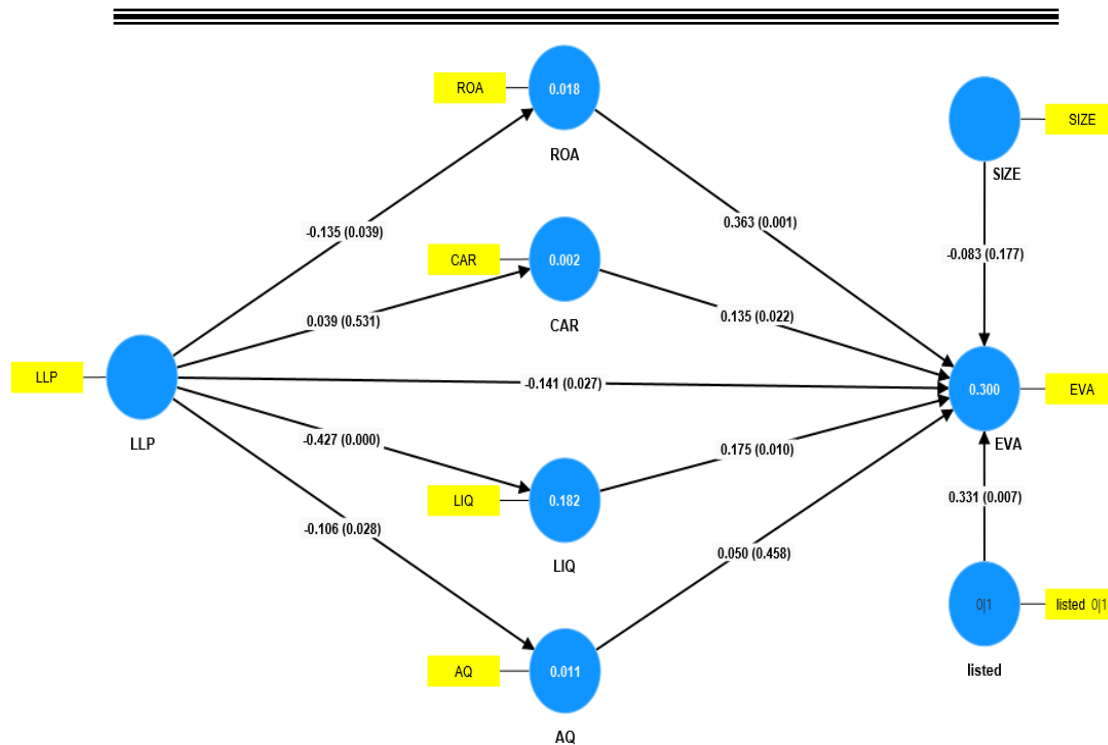
ويظهر الجدول رقم (٩) أثر المتغيرات الحاكمة المتمثلة في حجم البنك والقيود في البورصة على القيمة الاقتصادية المضافة

جدول رقم (٩) العلاقة بين المتغيرات الحاكمة والقيمة الاقتصادية المضافة

العلاقة	P value	T. statistics	Std. Deviation	std. Beta	المسار
غير معنوية	0.177	1.351	0.061	-0.083	الحجم - القيمة الاقتصادية المضافة
طردية معنوية	0.007	2.689	0.123	0.331	القيود بالبورصة - القيمة الاقتصادية المضافة
*** ، ** ، * تشير إلى مستوي المعنوية عند ١٪ ، ٥٪ و ١٠٪ علي التوالي					

ويتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقة معنوية بين حجم البنك والقيمة الاقتصادية المضافة، ووجود علاقة طردية معنوية بين القيود في البورصة والقيمة الاقتصادية المضافة.

ويلخص الشكل التالي أثر اضمحلال الأصول المالية (LLP) على القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في ضوء توسيط مؤشرات السلامة المالية للبنوك والمتمثلة في الربحية (ROA) وكفاية رأس المال (CAR) والسيولة (Liq) وجودة الأصول (AQ)، وباستخدام حجم البنك (Size) والقيود بالبورصة (listed) كمتغيرات حاكمة



شكل رقم (٢): النتائج الإحصائية لاختبار فروض الدراسة

ويتضح من الشكل رقم (٢): وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء توسيط مؤشرات الربحية والسيولة وبقوة تفسيرية ( $R^2 = 0.30$ ) والتي تعد قوة تفسيرية متوسطة وفقاً لـ (Hair et al., 2019)، وهذا يشير إلى قدرة المتغيرات الداخلة في النموذج مجتمعاً على تفسير ٣٠٪ من إجمالي التغيرات في القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك، وترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة، والتي لم يتم تناولها بهذه الدراسة، وقد يتضمنها الخطأ العشوائي.

#### ٤/٧ نتائج اختبار فرض الدراسة الرابع:

ولاختبار فرض الدراسة الرابع " توجد فروق معنوية بين نموذجي اضمحلال الأصول المالية-الخسائر الائتمانية المتكبدة والخسائر الائتمانية المتوقعة - فيما يتعلق بتأثيرهم على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية"، قام الباحث بتقسيم عينة الدراسة والبالغ عددها ٢٠٦ مشاهدة إلى مجموعتين شبه متساويتين تتكون المجموعة الأولى من ١٠٤ مشاهدة حيث تمثل اضمحلال الأصول المالية في ظل نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، بينما تمثل المجموعة الثانية من ١٠٢ مشاهدة حيث تمثل اضمحلال الأصول المالية في ظل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢ بعد تطبيق المعيار، ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل متعدد المجموعات في نمذجة المعادلات الهيكلية multigroup structural equation models.



جدول رقم (١٠) التحليل متعدد المجموعات في نمذجة المعادلات الهيكلية

p-value	Difference (IFRS 9 - IAS 39)	المسار
0.348	- 0.149	الاضمحلال -> الربحية
0.117	0.223	الاضمحلال -> كفاية رأس المال
*0.056	- 0.208	الاضمحلال -> السيولة
0.636	- 0.053	الاضمحلال -> جودة الأصول
0.389	- 0.114	الاضمحلال -> القيمة الاقتصادية المضافة
0.397	0.152	الربحية -> القيمة الاقتصادية المضافة
*0.094	0.283	كفاية رأس المال -> القيمة الاقتصادية المضافة
*0.100	0.235	السيولة -> القيمة الاقتصادية المضافة
0.758	0.036	جودة الأصول -> القيمة الاقتصادية المضافة
0.873	- 0.022	الحجم -> القيمة الاقتصادية المضافة
0.613	- 0.136	القيود بالبورصة -> القيمة الاقتصادية المضافة

\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى مستوي المعنوية عند ١٪، ٥٪ و ١٠٪ علي التوالي

ويتضح من خلال الجدول رقم (١٠) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٥٪ بين نمذجي اضمحلال الأصول المالية وفقا للخسائر الائتمانية المنكبة والخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بتأثيرهم على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية مما يعني رفض فرض الدراسة الرابع.

وتعد الدراسة الحالية أحد الدراسات التي ناقشت تكاليف تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، حيث ناقشت عدد من الدراسات (Pawsey 2017; Fang et al., 2023; Bonsall et al., 2022) الصعوبات التي تواجه الشركات نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) نظرا لارتفاع تكاليف تطبيق المعيار فضلا عن أخطاء التنفيذ وزيادة درجة التعقد وزيادة مستوي الحكم الشخصي والتقدير المحاسبية.

#### ٨- التحليلات الإضافية

يهدف الباحث من خلال هذا القسم إلى إجراء تحليلات إضافية لقياس أثر اضمحلال الأصول المالية في ضوء التحول إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة علي القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المصرية محل الدراسة في ضوء مؤشرات السلامة المالية كمتغيرات حاكمة - بدلا من استخدامها كمتغيرات وسيطة في ظل التحليل الأساسي - من خلال استخدام أسلوب انحدار المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares OLS)، وأسلوب الانحدار الحصين (Robust

Regression RR) وذلك للتأكد من صحة النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام أسلوب انحدار المربعات الصغرى<sup>١</sup>، ويمكن توضيح نموذج اختبار هذا الفرض من خلال المعادلة التالية:

$$EVA = \beta_0 + \beta_1 LLP + \beta_2 Adopt + \beta_3 LLP*Adopt + \beta_4 ROA + \beta_5 CAR + \beta_6 LIQ + \beta_7 AQ + \beta_8 SIZE + \beta_9 LEV + \beta_{10} LIST + \epsilon_{it}$$

حيث تمثل EVA القيمة الاقتصادية المضافة، LLP اضمحلال الأصول المالية، Adopt متغير وهمي يأخذ القيمة (٠) في الفترة السابقة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والقيمة (١) في الفترة التالية لتطبيق المعيار (López-Espinosa et al., 2021; Kim et al., 2023)، LLP\*Adopt اضمحلال الأصول المالية في ضوء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، ROA ربحية البنك، CAR كفاية رأس المال، LIQ سيولة البنك، AQ جودة الأصول، SIZE حجم البنك، LEV الرفع المالي، LIST القيد في البورصة ويوضح الجدول رقم (١) نماذج قياس تلك المتغيرات، ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج اختبار التحليلات الإضافية.

<sup>١</sup> تم استخدام أسلوب الانحدار الحصين RR للتأكد من صحة النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام أسلوب انحدار المربعات الصغرى OLS، حيث يعد الانحدار الحصين RR أسلوب أفضل للتعامل مع البيانات في حالة وجود قيم متطرفة عن طريق إعطاء وزن نسبي أقل لتلك المشاهدات للحد من تأثيرها على معاملات النموذج، كما يتميز أسلوب الانحدار الحصين بقدرته على تقدير معاملات الانحدار حتي في حالة عدم تحقق الافتراضات الأساسية للانحدار بشكل كامل.

جدول رقم (١١) نتائج اختبار التحليلات الإضافية لقياس أثر اضمحلال الأصول المالية في ضوء التحول إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك

OLS			R R		
variable	EVA	VIF	variable	EVA	VIF
Intercept	<b>-0.03355102</b> (0.2925595)		Intercept	<b>-0.0185278</b> (0.506304)	
LLP	<b>0.01652871</b> (0.1941276)	2.21	LLP	<b>0.0193592</b> (0.159983)	2.21
Adopt	<b>0.00786606***</b> (0.0002559)	3.1	Adopt	<b>0.0075076***</b> (0.000131)	3.09
LLP*Adopt	<b>-0.04437287**</b> (0.0200534)	3.37	LLP*Adopt	<b>-0.0365898*</b> (0.060886)	3.38
ROA	<b>0.06065483***</b> (0.0038013)	1.19	ROA	<b>0.0937898***</b> (0.0000)	1.2
CAR	<b>0.07686731***</b> (0.0010955)	2.22	CAR	<b>0.0799398***</b> (0.0000)	2.24
LIQ	<b>0.01689071***</b> (0.0036862)	1.75	LIQ	<b>0.0185126***</b> (0.000267)	1.76
AQ	<b>0.00135789</b> (0.2956138)	1.3	AQ	<b>0.0014668</b> (0.108429)	1.31
Size	<b>-0.00122789*</b> (0.0782533)	1.37	Size	<b>-0.0018086***</b> (0.003380)	1.37
LEV	<b>0.05758918**</b> (0.0188351)	1.83	LEV	<b>0.0501156**</b> (0.024724)	1.83
LIST	<b>0.00077274</b> (0.6610589)	1.25	LIST	<b>-0.0014478</b> (0.243064)	1.28
Adjusted R-Squared	0.4497		Adjusted R-Squared	0.609	
F-statistic	13.66		F-statistic	240.35	
p-value	0.000		p-value	0.000	
White test	Test Statistic: 78.86 P-value: 0				
Durbin Watson	DW: 1.89 P-value: 0.414				

\*\*\* ، \*\* ، \* تشير إلى مستوى المعنوية عند ١٪ ، و ٥٪ و ١٠٪ على التوالي<sup>١</sup>

<sup>١</sup> قام الباحث بالتحقق من الافتراضات الأساسية للانحدار والمتمثلة في تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي نظراً لكبر حجم عدد المشاهدات تمثل ٧٠٪ من مجتمع الدراسة، عدم وجود ازدواج خطي بين متغيرات النموذج وتم اختياره بـ (VIF) حيث أن قيم معامل تضخم التباين أقل من ١٠، ثبات تباين الخطأ العشوائي وتم اختياره بـ (White Test) فإذا كانت P-value لهذا الاختبار أكبر من ٥٪ يدل على ثبات تباين الخطأ العشوائي للنموذج وفي حالة أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي للنموذج يتم معالجتها عن طريق تصحيح الخطأ المعياري وحساب Heteroscedasticity Robust Standard Errors ، عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وتم اختياره بـ (Durbin Watson) فإذا كانت P-value لهذا الاختبار أكبر من ٥٪ يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

ويتضح من الجدول رقم (١١) وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لاضمحلال الأصول المالية في ضوء التحول إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة  $LLP*Adopt$  على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك EVA حيث كانت قيمة معامل الانحدار (-٠,٠٤٤٣٧) وكانت قيمة P-value (٠,٠٢٠) وهي قيمة أقل من ٥٪ وبقوة تفسيرية للنموذج بلغت ٤٤٪ ( $Adjusted R^2 = 0,44$ ) وذلك في ظل استخدام أسلوب انحدار المربعات الصغرى OLS، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج الانحدار الحصين RR حيث كانت قيمة معامل الانحدار (-٠,٠٣٦٥٨) وكانت قيمة P-value (٠,٠٦٠) وهي قيمة أقل من ١٠٪ وبقوة تفسيرية للنموذج بلغت ٦٠٪ ( $Adjusted R^2 = 0,60$ ) وذلك على الرغم من تحسن القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في الفترة التالية لتطبيق المعيار خلال السنوات من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢.

كما يتضح من الجدول السابق وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية المتمثلة في الربحية ROA وكفاية رأس المال CAR والسيولة LIQ على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك EVA وهو ما يتفق مع نتائج نموذج الدراسة الأساسي حيث كانت قيمة معامل الانحدار لتلك المتغيرات (٠,٠٦٠٦٥، ٠,٠٧٦٨٦، ٠,٠١٦٨٩) وكانت قيمة P-value لتلك المتغيرات (٠,٠٠٣، ٠,٠٠١، ٠,٠٠٣) على التوالي وهي قيم أقل من ٥٪ وذلك في ظل استخدام أسلوب انحدار المربعات الصغرى OLS، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج الانحدار الحصين RR حيث كانت قيمة معامل الانحدار لتلك المتغيرات (٠,٠٩٣٧٨، ٠,٠٧٩٩٣، ٠,٠١٨٥١) وكانت قيمة P-value لتلك المتغيرات (٠,٠٠٠، ٠,٠٠٠، ٠,٠٠٠٢) على التوالي وهي قيم أقل من ٥٪ وذلك في ظل استخدام أسلوب الانحدار الحصين RR، وفي المقابل لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر جودة الأصول AQ كأحد مؤشرات السلامة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة EVA حيث بلغ معامل الانحدار (٠,٠٠١٣٥، ٠,٠٠١٤٦) وكانت قيمة P-value (٠,٢٩٥) وذلك في ظل استخدام أسلوب انحدار المربعات الصغرى OLS والانحدار الحصين RR على التوالي.

كما يتضح من الجدول السابق وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لحجم البنك Size على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك EVA - التحليل الأساسي أثر عكسي غير معنوي - ويفسر الباحث ذلك بتحمل البنوك الحكومية الكبيرة العديد من المبادرات لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة الأمر الذي يشكل عبئاً على تلك البنوك مقارنة بالبنوك الأخرى، وكذلك توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية للرفع المالي LEV على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك EVA حيث أن زيادة حجم ودائع العملاء - أحد أكبر بنود الالتزامات في القوائم المالية للبنوك - يعكس مقدار ثقة العملاء في البنك ومن ثم التأثير الإيجابي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنك.

#### ثامناً: النتائج:

توصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

١. توجد علاقة عكسية معنوية بين المحاسبة عن اضمحلال الأصول المالية ومؤشرات السلامة المالية للبنوك المتمثلة في الربحية والسيولة وجودة الأصول فيما عدا كفاية رأس المال.
٢. توجد علاقة طردية معنوية بين مؤشرات السلامة المالية للبنوك المتمثلة في الربحية وكفاية رأس المال والسيولة - فيما عدا جودة الأصول - والقيمة الاقتصادية المضافة.

٣. وجود علاقة عكسية معنوية لاضمحلال الأصول المالية على القيمة الاقتصادية في ضوء الربحية والسيولة كمتغيرات وسيطة، وفي المقابل فإن كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول لا تتوسط العلاقة بين اضمحلال الأصول المالية والقيمة الاقتصادية المضافة
٤. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٥٪ بين نموذجي اضمحلال الأصول المالية وفقا للخسائر الائتمانية المتكيدة والخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بتأثيرهم على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك في ضوء مؤشرات السلامة المالية.

#### تاسعا: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- ١- قيام البنوك بتكوين مخصصات خسائر الائتمان مضادة للتقلبات الاقتصادية من خلال الاعتراف بحجم أكبر من المخصصات خلال فترات الرواج الاقتصادي من خلال دمج المعلومات المستقبلية في شكل سيناريوهات اقتصادية عند حساب المخصصات، وحجم أقل من المخصصات خلال فترات الركود الاقتصادي وذلك بهدف دعم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي المصري.
- ٢- قيام البنك المركزي المصري بالزام البنوك الخاضعة له بالإفصاح عن مؤشرات السلامة المالية ضمن الإفصاحات المتممة في تقاريرها المالية وذلك لتحسين جودة الإفصاح حول السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري.
- ٣- استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في قياس أداء القطاع المصرفي المصري نظرا لأفضليته عن المقاييس المحاسبية التقليدية والمقاييس السوقية لأنه يأخذ في الاعتبار تكلفة التمويل وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك وإمكانية تطبيقه على البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة.

#### عاشرا: مجالات البحث المقترحة:

بناء على ما انتهى إليه البحث بشقيه النظري والتطبيقي يقترح الباحث المجالات التالية لإجراء المزيد من البحوث المحاسبية بشأنها:

- ١- نموذج مقترح لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بمعلمات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة
- ٢- نموذج مقترح للخسائر الائتمانية الخضراء وانعكاسها على قرار منح الائتمان في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة
- ٣- أثر التحول إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على القيمة الملاءمة للمعلومات وانعكاسها على جودة التقارير المالية
- ٤- دراسة تحليلية لمدي مساهمة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للدورات الاقتصادية بهدف تعزيز السلامة المالية للقطاع المصرفي في ظل الأزمات المالية
- ٥- دور حوكمة البنوك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في ظل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة
- ٦- إطار مقترح لمؤشرات السلامة المالية للقطاعات غير المصرفية للتنبؤ باستمرارية الشركات
- ٧- إجراء المزيد من الدراسات حول تكاليف تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الأسواق المالية للاقتصاديات الناشئة خصوصا أن تلك المعايير صادرة عن بيئات مختلفة.

### قائمة مراجع البحث

#### أولاً: مراجع باللغة العربية:

أبو سليمان، محمد عبد المقصود (٢٠٢٣)، تطوير نموذج لتقييم الأداء المصرفي CAMELS طبقاً للشمول المالي وأثره علي الجدارة الائتمانية، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد ٤٨، العدد ١، ص ص ٧٦٩-٨١٦.

البطرنى، رنا محمد & متولي، ألاء ممدوح محمد (٢٠٢٤)، أثر مؤشرات المتانة المالية في قيمة البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد ٤٤، العدد ١، ص ص ٣-١٨.

البنك المركزي المصري (٢٠١٨)، كتاب دوري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨، من خلال الرابط التالي:

<https://www.cbe.org.eg/->

[/media/project/cbe/listing/circulars/january/28-jan-](https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/circulars/january/28-jan-201_136_ar.pdf)

[201\\_136\\_ar.pdf](https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/circulars/january/28-jan-201_136_ar.pdf)

أحمد، خالد محمد عثمان (٢٠٢٠)، نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية – دراسة تطبيقية مقارنة، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤، العدد ٣، ص ص ١-٣٧.

الشبابسي، محي سامي محمد محمد (٢٠٢١)، نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعيار كفاية رأس المال بالتطبيق علي القطاع المصرفي المصري – دراسة تطبيقية، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد ٣، العدد ٤، ص ص ٦٠١-٦٧١.

عزام، محسن عبيد عبد الغفار & الصعيدي، شريف سعد عبد الرحمن (٢٠٢٢)، تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة علي الملاءة المالية للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٦، العدد ٣، ص ص ٣٣٧-٣٨٢.

#### ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

Abuaddous, M. (2023). The implementation of IFRS9 in Gulf banks: using the GMM and the difference-in-differences with multiple time periods approaches. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print, pp. 1-22.

Agrawal, A., Mohanty, P., & Totala, N. K. (2019). Does EVA beat ROA and ROE in explaining the stock returns in Indian scenario? An evidence using mixed effects panel data regression model. *Management and Labour Studies*, Vol. 44, Issue. 2, pp. 103-134.

- 
- 
- Agyei-Boapeah, H., Machokoto, M., Amankwah-Amoah, J., Tunyi, A., & Fosu, S. (2020). IFRS adoption and firm value: African evidence. *Accounting Forum*. Vol. 44, No. 3, pp. 238-261.
- ANGGRAENI, A., BASUKI, B., & SETIAWAN, R. (2022). Factors Influencing on Bank Capital and Profitability: Evidence of Government Banks in Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol. 9, Issue 2, pp.185-191
- Bamber, M., & McMeeking, K. (2016). An examination of international accounting standard-setting due process and the implications for legitimacy. *The British Accounting Review*, Vol. 48, Issue. 1, pp. 59-73.
- Bholat, D., Lastra, R. M., Markose, S. M., Miglionico, A., & Sen, K. (2018). Non-performing loans at the dawn of IFRS 9: regulatory and accounting treatment of asset quality. *Journal of banking regulation*, Vol. 19, pp. 33-54.
- Biddle, G. C., Ma, M. L., & Wu, F. (2016). Conditional conservatism and the cost of equity capital: Information precision and information asymmetry effects. *Applied Finance and Accounting*, Vol. 2, No. 1, pp. 69-88.
- Bilgin, M. H., Danisman, G. O., Demir, E., & Tarazi, A. (2021). Bank credit in uncertain times: Islamic vs. conventional banks. *Finance Research Letters*, vol. 39, pp. 1-7.
- Blažeková, P. (2017). The impact of IFRS 9 (increase in credit risk provisioning) on banks' regulatory capital. *Comenius Management Review*, 11(2), pp. 27-42
- Bonsall, S. B., Schmidt, B., & Xie, B. (2022). Current Expected Credit Loss (CECL) Model and Analyst Forecasts. *Available at SSRN 4236547*, pp. 1-57.
- Chandrasegaran, L. (2020). Capital Adequacy Requirements and Profitability: An Empirical Study on Banking Industry in Sri Lanka. *Journal of Economics and Business*, Vol. 3, No.2, pp. 589-601.
- Chouaibi, Y., & Belhouchet, S. (2023). Moderating effect of IFRS adoption on accounting conservatism and cost of equity: evidence from Canadian ESG data. *Journal of Global Responsibility*, Vol. 14, No. 4, pp. 492-515.

- 
- 
- De Haan, L., & Van Oordt, M. R. (2018). Timing of banks' loan loss provisioning during the crisis. *Journal of Banking & Finance*, VOL. 87, pp. 293-303.
- Ertan, A. (2021). Expected losses, unexpected costs? Evidence from SME credit access under IFRS 9, *Available at SSRN 3504708*, pp.1-58
- Fang, X., He, K., Mei, B., & Ye, J. (2023). The Role of Auditing Firms in the Implementation of New Accounting Standards: Evidence from China. *A Journal of Accounting, Finance and Business Studies (ABACUS)*, Vol. 59, Issue 2, pp. 541-569.
- Fatouh, M., Bock, R., & Ouenniche, J. (2023). Impact of IFRS 9 on the cost of funding of banks in Europe. *Journal of Banking Regulation*, Vol. 24, Issue 2, pp. 115-145.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. M., & Schipper, K. (2004). Costs of equity and earnings attributes. *The accounting review*, Vol. 79, Issue. 4, pp. 967-1010.
- Fredmer, R. (2023). Loan Loss Provisions and Lending Activity in Banks: A quantitative study comparing the effects of loan loss provisions on lending activity in banks applying IFRS 9 and ASC 326, *Master's Thesis in Accounting*, Umeå school of business, economics and statistics, Umeå University.
- Gonçalves, T. C., Louro, D., & Barros, V. (2023). Can Corporate Sustainability Drive Economic Value Added? Evidence from Larger European Firms. *Journal of Risk and Financial Management*, Vol. 16, Issue. 4, pp. 1-20.
- Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2021). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM). *Sage publications*.
- Hair, J. F., Risher, J. J., Sarstedt, M., & Ringle, C. M. (2019). When to use and how to report the results of PLS-SEM. *European business review*, Vol. 31, Issue 1, pp. 2-24.
- Hasanati, F. (2023). Analysis of Financial Ratios and The Economic Value Added (EVA) Method As a Measurement of Financial Performance to Assess the Health of Banks (Case Study of Banks Registered on The Idx For The 2014 – 2018 Period). *Indonesian Journal of Business Analytics*, Vol. 3, No. 3, pp. 607-616.
- HERSUGONDO, H., ANJANI, N., & Pamungkas, I. D. (2021). The Role of Non-Performing Asset, Capital, Adequacy and Insolvency Risk



- 
- 
- on Bank Performance: A Case Study in Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol. 8, No. 3, pp. 319-329.
- Hopper, T., Lassou, P., & Soobaroyen, T. (2017). Globalisation, accounting and developing countries. *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 43, pp. 125-148.
- JASSEM, S., RAZZAK, M. R., & SAYARI, K. (2021). The Impact of Perceived Transparency, Trust and Skepticism towards Banks on the Adoption of IFRS 9 in Malaysia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol. 8, No. 9, pp. 53-66.
- Jin, Q., & Wu, S. (2023). Shifting from the incurred to the expected credit loss model and stock price crash risk. *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 42, Issue 2, pp. 1-22.
- Jollineau, S. J., & Bowen, R. M. (2023). A practical guide to using path analysis: Mediation and moderation in accounting research. *Journal of Financial Reporting*, Vol. 8, No 1, pp. 11-40.
- Kim, S., Kim, S., Li, R., & Kleymenova, A. (2023). Current Expected Credit Losses (CECL) Standard and Banks' Information Production. *Available at SSRN 4601190*, pp. 1-48.
- Kruger, S., Rosch, D., and Scheule, H. (2018), The impact of loan loss provisioning on bank capital requirements, *Journal of Financial Stability*, Vol. 36, pp.114-129.
- Kund, A. G., & Rugilo, D. (2023). Does IFRS 9 increase banks' resilience? ECB Working Paper No. 2023/2792, *Available at SSRN 4376699*, pp. 1-42.
- Lejard, C. (2016). How Do Banks Account for Short-Term Effects of IFRS 9?. *Available at SSRN 2890225*, pp. 1-19.
- López-Espinosa, G., & Penalva, F. (2023). Evidence from the adoption of IFRS 9 and the impact of COVID-19 on lending and regulatory capital on Spanish Banks. *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 42, Issue 4, pp. 1-8.
- López-Espinosa, G., Ormazabal, G., & Sakasai, Y. (2021), Switching from Incurred to Expected Loan Loss Provisioning: Early Evidence, *Journal of Accounting Research*, Vol. 59, No. 3, pp. 757-804.

- Löw, E., & Erkelenz, M. (2022). Long and Short-term Investments by European Banks—Trends Since the IASB Published IFRS 9. *Australian Accounting Review*, Vol. 32, Issue 4, pp. 440-459.
- Mahieux, L., Sapra, H., & Zhang, G. (2023). CECL: Timely loan loss provisioning and bank regulation. *Journal of Accounting Research*, Vol. 61, No. 1, pp. 3-46.
- MARGONO, H., WARDANI, M. K., & SAFITRI, J. (2020). Roles of capital adequacy and liquidity to improve banking performance. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol.7, No. 11, pp.75-81.
- Mohammed, R. M. H. (2022). The effect of the accounting conservatism on reducing information asymmetry and the cost of capital within the framework of international standards. *Journal of Global Social Sciences*, Vol. 3, No. 11, pp. 1-12.
- Naili, M., & Lahrichi, Y. (2022). The determinants of banks' credit risk: Review of the literature and future research agenda. *International Journal of Finance & Economics*, Vol. 27, Issue 1, pp. 334-360.
- Nitzl, C., Roldan, J. L., & Cepeda, G. (2016). Mediation analysis in partial least squares path modeling: Helping researchers discuss more sophisticated models. *Industrial management & data systems*, Vol. 116, Issue 9, pp. 1849-1864.
- Olszak, M., Pipień, M., Kowalska, I., & Roszkowska, S. (2017). What drives heterogeneity of cyclicity of loan-loss provisions in the EU?. *Journal of Financial Services Research*, Vol. 51, No. 1, pp. 55-96.
- Pawsey, N. L. (2017). IFRS adoption: A costly change that keeps on costing. *Accounting Forum*, Vol. 41, No. 2, pp. 116-131.
- Salazar, Y., Merello, P., & Zorio-Grima, A. (2023). IFRS 9, Banking Risk and COVID-19: Evidence from Europe. *Finance Research Letters*, Vol. 56, pp.1-13.
- Sfakianakis, E. (2021). Bankruptcy prediction model for listed companies in Greece, *Investment Management and Financial Innovations*, Vol. 18, Issue 2, pp. 166-180.
- Shrestha, N. (2020). Detecting multicollinearity in regression analysis. *American Journal of Applied Mathematics and Statistics*, Vol. 8, No. 2, pp. 39-42.

- 
- 
- Simoens, M., & Vander Vennet, R. (2021). Bank performance in Europe and the US: A divergence in market-to-book ratios. *Finance Research Letters*, Vol. 40, pp. 1-7.
- Slimene, N., & Obeid, H. (2022). Determinants of Islamic Banking Industry Performance: Does Economic Value Added (EVA) Matter?. *In Strategic Islamic Marketing*, Cham: Springer International Publishing, pp. 139-162.
- Subedi, M., & Farazmand, A. (2020). Economic value added (EVA) for performance evaluation of public organizations. *Public Organization Review*, Vol. 20, Issue. 4, pp. 613-630.
- Sun, P. H., Mohamad, S., & Ariff, M. (2017), Determinants driving bank performance: A comparison of two types of banks in the OIC, *Pacific-Basin Finance Journal*, Vol. 42, pp. 193-203.
- Szigel, G. (2021). Procyclical Effects of IFRS 9—Illustrated by a Simulation on the Hungarian Banking System. *Financial and Economic Review*, Vol. 20, Issue. 2, pp. 60-90.
- Vishnani, S., Agarwal, S., Agarwalla, R., & Gupta, S. (2019). Earnings management, capital management and signalling behaviour of Indian banks. *Asia-Pacific Financial Markets*, Vol. 26, No. 3, pp. 285-295.
- Wang, Y., & Campbell, M. (2012). Effects of IFRS implementation on China publicly listed companies: Evidence using Tobin's Q. *Journal of Business Administration*, Vol. 11, No. 1, pp. 1-17.
- Yamani, A., Hussainey, K., & Albitar, K. (2021). The impact of financial instruments disclosures on the cost of equity capital. *International Journal of Accounting & Information Management*. Vol. 29 No. 4, pp.528-551.
- Zhang, J., & Aboud, A. (2019), Determinants of economic value added (EVA) in Chinese listed banks, *Asian Review of Accounting*, Vol. 27, No. 4, pp. 595-613.

---

---

## Measuring the Impact of Financial Assets Impairment on Economic Value Added for Banks Using Financial Soundness Indicators: An Applied Study

### Abstract:

The study aimed to measure the impact of financial assets impairment on economic value added for banks using financial soundness indicators, represented by profitability, capital adequacy, liquidity, and asset quality, applied to a sample of 26 Egyptian banks with a total of 206 observations during the period from 2015 to 2022.

The study found a significant negative relationship between financial assets impairment and financial soundness Indicators for banks, represented by profitability, liquidity, and asset quality, except for capital adequacy. Also, there is a significant positive relationship between financial soundness indicators for banks, represented by profitability, capital adequacy, and liquidity—excluding asset quality—and economic value added. Additionally, there is a significant inverse relationship between financial assets impairment and economic value in the light of profitability and liquidity as a mediating variable. Conversely, both capital adequacy and asset quality do not mediate the relationship between financial assets impairment and economic value added.

**Keywords:** Financial assets impairment, Expected credit losses, IFRS 9, Economic value added, Financial soundness indicators.